**مقال صحفي**

**حوار وطني "متابعة نتائج الاجتماع الوزاري الرابع للاتحاد من اجل المتوسط حول حقوق النساء "**

**8 – 9 ايار 2018، فلسطين**

نظمت المبادرة النسوية الأورومتوسطية عبر اعضائها في فلسطين المحتلة، اتحاد لجان العمل النسائي وجمعية المرأة العاملة للتنمية حوارا وطنيا حول متابعة نتائج الاجتماع الوزاري الرابع للإتحاد من أجل المتوسط حول حقوق النساء في مدينة رام الله ،على مدار يومين في 8 - 9 ايار 2018 وبدعم من الإتحاد الأوروبي، جمع الحوار الوطني مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق المرأة وحقوق الانسان، ومندوبات ومندوبين عن وزارة شؤون المرأة ووزارة العدل ووزارة التنمية الاجتماعية واكاديميين واكاديميات وخبراء وخبيرات في النوع الاجتماعي وفي التشريعات وممثلي الكتل البرلمانية وأحزاب سياسية واعضاء في المجلس التشريعي ووكالات تنموية دولية وهيئات دبلوماسية.

حيث افتتحت اللقاء السيدة ماجدة المصري، عضوة المجلس الاداري للمبادرة النسوية الاورومتوسطية مشيرة الى السياق النسوي والتنموي والحقوقي للعملية الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن تعزيز دور المرأة في المجتمع كأداة إقليمية رئيسية لتعزيز المساواة المبنية على النوع الإجتماعي في جميع أنحاء المنطقة الأورومتوسطية. والدور الذي تقوم به المبادرة النسوية الأورومتوسطية في المتابعة والمناصرة والتعبئة للاستنتاجات الوزارية بدعم من الاتحاد الأوروبي، والتي بدأت في عام 2015، عبر عملية الحوار التي يقودها المجتمع المدني مع المشرعين وصناع القرار السياسي، مما أدى إلى إنشاء برنامج إقليمي لمنصة النوع الاجتماعي للمساواة المبنية على النوع الإجتماعي وشارك فيها أكثر من 700 مشارك ومشاركة خلال 14 حوارًا وطنيًا وحوارين إقليميين بالإضافة إلى مؤتمرين لحقوق المرأة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط بهدف تعزيز السياسات الاجتماعية التقدمية والتشريعات في مجال المساواة المبنية على النوع الإجتماعي وتم تقديم مقترحات ملموسة لإجراءات وسياسات مبنية على الأولويات التى حددتها النساء ضمن السياقات السياسية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة الاورومتوسطية ووفق رؤية حقوقية في مجال المواطنة وفي مجال الحق في الامن والسلام. تم عقد مؤتمر المجتمع المدني في القاهرة في 22 - 23 تشرين الثاني 2017 في القاهرة –لرفع رسائل المجتمع المدني للاجتماع الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط حول حقوق المرأة الذي تم عقده في 27-11-2017 ، بمثابة خطوة أخيرة في هذه العملية التي جمعت أكثر من 130 مشاركا من 26 بلدا: ممثلين من 107 منظمة وشبكة ، واستندت توصيات ومطالب المؤتمر إلى الأولويات والتوجهات السياسية للمنصة الإقليمية للحوار حول النوع الإجتماعي . وأنتج المؤتمر الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط إعلانًا وزاريًا قويًا (نوفمبر 2017 القاهرة). تواصل المبادرة النسوية الأورومتوسطية وبدعم من الاتحاد الأوروبي مشاركتها في متابعة العملية الوزارية والإعلان الوزاري ، لمواصلة مناقشة آليات تنفيذ الالتزامات الوزارية.

وفي كلمتها في جلسة الافتتاح أشارت السيدة دلال سلامة عضوة الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وعضوة اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" إلى الفجوة بين التنظير الرسمي والسياسي لحقوق المرأة وبين انعكاساتها الملموسة على أرض الواقع، مستشهدة بالنسبة المتدنية لعضوية المرأة في المجلسين الوطني والمركزي كما تجلت في الاجتماع الأخير للمجلس الوطني، وأكدت على ضرورة مراجعة الحركة النسوية لآليات عملها.

وقدم الباحث د. نادر سعيد مقاربة بين إعلان مؤتمر المجتمع المدني للمبادرة النسوية الأورومتوسطية في القاهرة 22-23 تشرين الثاني، والبيان الوزاري الرسمي في 27 تشرين الثاني، من حيث اللغة والمفاهيم ومدى التعبير عن الإرادة السياسية لإجراء التغيير باتجاه القضاء على التمييز ضد المرأة في الفضاء الخاص وفي الفضاء العام، حيث يؤشر البيان الوزاري الرسمي الى تبني الاصلاح وفق النظام الليبرالي والليبرالي الجديد، بينما تطالب المبادرة النسوية الاورومتوسطية، بضرورة اجراء تغيرات بنيوية في المبنى الاقتصادي والثقافي لتغيير مضامين الوعي باتجاه تعميق المساواة في الخطاب والسلوك والسياسات وفي كافة بنى وهياكل الدولة والمجتمع.

وتطرقت السيده رندة سنيورة مديرة مركز الإرشاد القانوني والاجتماعي للسياسات والإجراءات التي يجب تبنيها من قبل المجتمع المدني فيما يتعلق بأولوية التشريعات والبرامج للمشاركة في عملية سن القوانين وفق اتفاقية سيداو, وللآليات التشريعية والقانونية من اجل مناهضة التمييز المبني على النوع الاجتماعي. وطرحت الخبيرة القانونية فاطمة دعنا مجموعة من الاسئلة التي بحاجة لمعالجة من قبل الحركة النسوية مرتبطة بالاولويات في مجال سن القوانين والاجراءات المرتبطة

بتغيير التنسيقات الثقافية مشيرة الى ضرورة عدم التشتت عبر تشكيل العديد من اللجان كلجنة قانون الاحوال الشخصية الجديدة التي أقرها مجلس الوزراء ولم يم التشاور مع الحركة النسوية للمشاركة بها.

وفي جلسة افتتاح الحوار بين المجتمع المدني وممثلي الحكومة والاحزاب والمجلس التشريعي اشار السيد بسام الصالحي عضو المجلس التشريعي الى اهمية الحوار من اجل تطبيق القرارات الوزارية وضرورة التعلم من التجربة التونسية التي اعتمدت في الدفاع عن حقوق المرأة على حراكات اجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني والقيام بالتعبئة الجماهيرية ليتم اجراء تغيرات جوهرية في مجال قانون الاحوال الشخصية والحق المتساوي للنساء في الارث مشيرا الى اهمية الاعتماد على تغيير المجتمع افقيا على اساس التعبئة الجماهيرية وليس فقط على النخب ، الامر الذي سيحقق مزيدا من الضغط على الحكومات والسياسة فيما يتعلق بمساواة النوع الاجتماعي.

وناقشت د. هيفاء الأغا وزيرة شؤون المرأة الأليات المطلوبة لمتابعة الاستنتاجات الوزارية لتطبيق الالتزامات الخاصة بحقوق النساء وفق البيان الوزاري الرابع في القاهرة و ما حققته دولة فلسطين من توصيات شاملة تغطي كثيرا من مناحي الحياة و التي تخص وتهم المرأة و لم تغفل القرارات بمكانة و اهمية مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار و اهمية المشاركة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للمرأة، واشارت الى اهمية تطبيق قرار مجلس الأمن 1325 الخاص بأمن وحماية المرأة الفلسطينية لممارسة حقها في انهاء الاحتلال والحصار والاستيطان من اجل التمتع في حق تقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على الاراضي التي احتلت في الخامس من حزيران 1967.

هذا وقدمت الأستاذة فاطمة الردايدة المديرة العامة لوحدة الإتصال والمناصرة في وزارة شؤون المرأة عرضا للبيان الوزاري الصادر عن اجتماع القاهرة وأبرز اتجاهات العمل والتوصيات في المحاور المختلفة .وقدمت الأستاذة سهى عليان مسؤولة وحدة النوع الاجتماعي في وزارة العدل، عرضا حول فلسفة ونطاق عمل لجنة التشريعات العادلة للنوع الاجتماعي في وزارة العدل .

واشار السيد داوود الديك وكيل وزارة التنمية الاجتماعية الى الاليات الخاصة بحماية المرأة لا سيما في المناطق المهمشة والنساء الاكثر انكشافا بسبب الفقر وسياسات الافقار الناجمة عن سياسات الاحتلال، والنساء المعرضات للعنف المبني على النوع الاجتماعي والنساء ذوات الاحتياجات الخاصة، ودعا إلى ضرورة الشراكة مع المجتمع المدني حيث هناك تجارب ناجحة مع مدرسة الأمهات وجمعية المرأة العاملة للتنمية ومركز الارشاد القانوني لمناهضة العنف والدفاع عن حقوق النساء العاملات في مناطق ج الخاضعة للاحتلال الاسرائيلي.

وأكد السيد قيس عبد الكريم عضو المجلس التشريعي على أهمية دعم الحراك والمطالب النسوية وضرورة استبدال منهج الفوقية بحركة جماهيرية ضاغطة، والتنسيق بين الحركة النسائية والكتل البرلمانية في مجال مناقشة وتنسيب قوانين تستند إلى اتفاقية سيداو وضرورة العمل المشترك على قاعدة تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن 30% على طريق المساواة لبناء دولة مدنية تفصل الدين عن الدولة وتمنح حقوق كاملة للنساء.

وقامت السيدة امال خريشة عضو المجلس التنفيذي للمبادرة النسوية الأرومتوسطية باستعراض التوصيات التي قدمتها المبادرة في مؤتمرها في القاهرة في 22-23-11-2017 فيما يتعلق بحقوق المرأة في المشاركة في الحياة العامة والمشاركة الاقتصادية ومناهضة كافة اشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي ومحور تحدي الأعراف الثقافية والاجتماعية النمطية ولا سيما في التعليم والاعلام.